

السياسة بمنطق الملاحة عند ابن رشد

الممکن والاستعارة

فؤاد بن أحمد

دار الحديث الحسنية

"اللاح إنما عليه أن يفعل في كل وقت ما شأنه أن يكون به الخلاص من العرق، وليس عليه أكثر منه [...] وبالجملة الصنائع التي يحتاج مستعملوها إلى الروية في شيء شيء مما يفعلونه حتى يبلغوا به الغرض، فإن كل صناعة كانت تحتاج في بلوغ غرضها إلى الروية فإن فيها من النقص بحسب الحاجة إلى زيادة الروية فيها"؛ الفارابي، كتاب الجدل، ص 42.

"غرض الملاح إنما هو نجاة ركاب السفينة، لا نجاته هو فحسب، [على عكس ما عليه] أمر المتسلط، فهو لا يضع نصب عينيه إلا ما تكتفو إليه نفسه"؛ ابن رشد، الضروري في السياسة، ص 177، ف 270.

تقديم

ما كان ابن رشد ليطمن عموماً للمقاربات المبنية على الاستعارات والتمثيلات؛ لأن هذه في نظره لا تقدم تعريفات وحدوداً للأشياء وال موجودات، بل إن اللجوء إليها قد يتسبب في العمosity، وذلك لمكان أن الشيء يوصف وصفاً عامضاً إذا قيل على جهة الاستعارة، ولا احتمال أن يؤخذ فيه الممثل به بدل الممثل له. لذلك نراه يحذر من المثال ومن الاستعارات. لكن الواقع هو أن الرجل كان ينظر إلى السياسة مثلاً على أنها أمر شبيه بعلوم وصناعات أخرى يمكن أن نقبس منها بعض خصائصها وبعض الأحكام المتعلقة بها لتعديتها إلى القول السياسي. وقد اخترنا من هذه الصنائع صناعة الملاحة لا فقط لأنها الأكثر وروداً عنده، وإنما أيضاً لأن هذه الاستعارات الملاحية امتدت، واغتنت عبر تاريخ الفكر البشري، ولا زالت تستعمل اليوم في مجالات الحياة اليومية والسياسية.

ليس غرضنا التنبية إلى الدور التعريفي والتلميحي لهذه الاستعارة، وهو أمر درج الكتاب القدماء على استعماله من أجل تضمين مواقفهم السياسية في هذه الاستعارات، تجنباً لكل تورط في موقف

صريح أو مباشر قد يضع صاحبه أمام تبعات تحمل المسؤولية. وإنما نقصد النظر في تلك الصور التي تنتهي إلى عالم الملاحة وطرق انتقالها إلى عالم السياسة؛ أعني كيف انتقلت بعض الأحكام المتعلقة بالربان، وبالسكن، وبالسفينة، إلى القائد، والحكم، والدولة.

لماذا اختار ابن رشد صناعة الملاحة ليمثلها في فضايا السياسة؟ لماذا يعني أن تكون الاستعارة مدخلاً أو آلة لفحص ومعالجة مسائل تتعلق بالعلم المدني؟ لماذا يعني أن نفكر والاستعارة في السياسة السياسي في زمن ابن رشد؟

1-الملاحة: استعارة وصناعة

يمكن القول عموماً إن عملية التمثيل بالملاحة كانت أمراً شائعاً في الفكر البشري القديم؛ اعتباراً ربما لأدوارها التاريخية والحضارية الكبرى. كما يمكن القول إن العصر الحالي قد استعاد الجهاز المفهومي لهذه الصناعة للتمثيل به في سياق عالم المعلومات (الإنترنت) الذي يبدو بعيداً عن السياق الذي استمر فيه أول الأمر. ولم ينفرد عالم الانترنت باستعارة الجهاز المفهومي للملاحة، فقد عمد الفكر البشري، عندما حصل حديثاً غزو الفضاء، إلى اشتغال صناعة قائمة الذات اشتق لها اسم الملاحة الجوية، وهي أصعب وأعقد من الملاحة البحرية، التي هي أقدم؛ وعندها نشأت صناعة الملاحة. ويمكن أن نقول إن الأمر لم يعد يتعلق باستعارة من أصل، بل أصبحت الملاحة الجوية مجالاً مستقلاً وقائم الذات، ولن نستوعبه بمجرد رد مفاهيمه إلى الملاحة البحرية، على اعتبار أنها الأصل المفترض في التسمية. ويتعلق الأمر نفسه بالملاحة عبر الانترنت. صحيح أن هناك اشتراكاً في الاسم يعود أساساً إلى استعارة تسميات الملاحة البحرية، وإطلاقها على عالم الانترنت، لكن ليس هناك اشتراك حقيقي بين العوالم الثلاثة. فلا طائرة ولا سفن ولا ماء ولا هواء، ولا محرك، اللهم إلا مكاناً ومحركاً لا يحملان من أسماء الأمكنة والمحركات الهوائية والمائية والفضائية سوى الاسم. وهذا كذلك ليس لأنهما فارغاً المعنى، بل لأنهما يحملان معانٍ أخرى قائمة بذاتها.

وعموماً فقد عرف التمثيل بالملاحة تعددًا لتجلياته في الفكر البشري القديم، بحيث لم يحصل التمثيل فقط بالصناعة بما هي صناعة أو فن، بل بجملة أمورها ولوازمها، كالسفينة، والربان، والسكن، والمحرك... وهذا التعدد وزاده تعدد في الحالات الإنسانية التي شهدت استثمار هذا التمثيل. فقد استعارت الأديبيات الدينية والصوفية، ولا زالت تستعير مكونات صناعة الملاحة لنغريب أقوالها وتبلیغ مشاهدها (1). لكن ربما يكون الفكر السياسي قد استمر أكثر من غيره أمثلة السفينة والربان والدفة، وهو الحال الذي ستحضر فيه حديثنا (2).

أضحي اليوم مثال السفينة استعارة كلاسيكية مستهلكة أو "متذلة"، وإن كانت لازالت "صحيحة" في نظر الدارسين،⁽³⁾ فقد استعملت على نحو شائع في تاريخ الفكر السياسي بأشكاله وأنواعه المختلفة، واستعملت في الغالب في الخطابات المتصلة بتدبير شؤون المدينة. ولم يستمرها المفكرون والنظرار فقط، بل استعملتها الحكام والملوك أيضاً؛ فقد أحکم بعض الحكام استخدامها لتجمیل صورتهم، وتسويغ قراراتهم في مختلف مراحل التاريخ. والشيء نفسه يمكن أن نقوله عن الربان؛ فصورته من أجمل الصور التي أبدعها الأدب السياسي. ولا تكمن قوّة إيجاء هذه الصورة فقط في ما تنطوي عليه من تفسير للسلطة، أو للحكم بلغة القيادة Pilotage والريادة، وإنما أيضاً في ما تدل عليه من سير، وانتقال، وانقلاب، ومعamura من جهة، ومن معرفة تطبيقية موظفة في خدمة فرد، أو مجموعة بشرية معينة تطلب الوصول إلى هدف معين⁽⁴⁾.

وعموماً فاستعارات السفينة والربان والسفر على متن السفينة تحمل أبعاداً تأويلية في غاية الغنى والتشعب؛ وقد تفنن فلاسفة اليونان والإسلام في استعمال هذه الاستعارة الشفافة. السفينة مصنوع من إنتاج الإنسان بواسطته يجاهه الناس أعلى البحار؛ وهي تخدمهم بقدر ما تكون جودة بنائها وصنعها عالية. وبالجملة تمثل السفينة صورة مجتمع، ودولة وحضارة تواحه دورات الزمان، وتختطف الأزمات والتقلبات⁽⁵⁾. إنما في الحقيقة صورة حية للمصالح المجتمعية المتشابكة والمشتقة في الآن نفسه. تدل السفينة على مصنوع يُحمل بالأشياء والبشر، كان في الأصل خشبة خفيفة لكنها شديدة المقاومة، تحرك بانتظام شديد، وتوجه في اتجاه يجب أن يكون مضبوطاً؛ وتقوم على تدبير عجيب للمؤمن وللطاقات وللحسابات. تحمل الأحياء ومنهم المسافرون، والعمال، والقطبان، والطاقم، وسلاح من الخدم، هؤلاء قد يقضون عليهم حلال الرحلة فيخلفهم آخرون، وهكذا، تماماً كما الدول والأمم. وعموماً فالسفينة صورة حية لمصالح مجتمع لا يعرف الاستقرار. لعله لأجل هذا ستظل «هذه الاستعارة أقدم وأجلّ صورة استعملتها الناس عند تعرضهم لهذه الأفكار»⁽⁶⁾.

لكن قبل أن نعرض بعض من هذه الأفكار، لابد من القول إن الأمر في اللغتين اللاتينية واليونانية gubernare,kubernan لا يتعلق باستعارة فقط بل باستراق حقيقي من المعجم الملحي، فاسم الحاكم أو القائد يقال بالأساس على قائد السفينة، أو تحديداً على من يأخذ بالسكان gouvernail؛ وهو يستمد سلطته من هذا الموقع بالضبط. أما في اللسان الفرنسي، فلم يظهر اسم الحاكم gouverneur سوى في القرن الحادي عشر وكان ذلك معان متعددة؛ منها رعاية القطيع والناس معاً وتنشئة هؤلاء أخلاقياً وتربيوياً⁽⁷⁾.

نجد هذه الاستعارة أو الصورة في نصوص أفلاطون وأرسطو والفارابي وآخرين؛ وقد استثمروها في مجالات متعددة، ولأغراض مختلفة. ويمثل ابن رشد بدوره بأمور الملاحة في مواضع شتى من كتبه. نجد التمثيل بعلم الملاحة في الكليات في الطب، وبالربان والسفينة في تلخيص كتاب الخطابة، وفي الضروري في السياسة، كما نجده في تفسير ما بعد الطبيعة⁽⁸⁾. غير أن الحضور الملفت لمثال أمور الملاحة في النصوص الرشدية عموماً، والذي لا تتميز فيه النصوص النظرية عن تلك الموجهة إلى العمل، يحملنا على التساؤل عن مسوغات الاستعمال، وعن نتائجه. صحيح أن الضروري في السياسة غالباً ما يقيم مقاييسات بين صناعتي الملاحة والفلسفة، وهي – أو بعضها على الأقل – ذات أصول أفلاطونية كما سترى، لكن فحص هذه المقاييسات في ضوء هذه الأصول من شأنه أن يبين لنا أبعادها ودلائلها، كما من شأنه أن يكشف لنا عن حدودها مقارنة بتلك التي أعاد إخراجها ابن رشد في الضروري.

لن نسرد في هذا الموضوع تاريخياً للتمثيل بصناعة الملاحة، وإنما سنكتفي بفحص مختلف أبعادها الممكنة عند أبي الوليد ابن رشد، وذلك اعتماداً على بعض النصوص التي لم تكن موضوع انتقاء مسبق، وقد أشرنا قبل قليل إليها.

2-الممكن وأنواعه ومداخله في الصنائع

الملاحة في نظر ابن رشد صناعة فاعلة؛ أي علم تطبيقي، وهي أقرب الصناعات إلى صناعة الطب وصناعة قود الجيوش، والقرب لا يعني تبادلاً للمبادئ، وإنما تتشابها من جهة الآليات المستعملة والغايات المتوجهة. قوام هذا العلم التطبيقي أقاويل كلية هي الأصل في الصناعة، وأخرى جزئية تختص كل حالة حاله. ومع ذلك لا بد من التنبيه على أن صناعات مثل الملاحة والطب وقود الجيوش، هي كلها، فضلاً عن كونها فاعلة، صناعات تدور في فلك الممكن، ولا تنقضي إلى تحصيل نتائجها ضرورة. ويمكن أن نضيف، إلى ما سبق، أن هذه الصناعات تقترب من صناعة أخرى ليست تطبيقية، وإنما قولية عموماً، وهي الخطابة التي تشتراك معها في طبيعتها القائمة أساساً على الإمكان لا على الضرورة.

ولكن ما هي هذه المعاني التي يحملها مفهوم الإمكان في سياق فلسفة ابن رشد؟

لقد عالج أرسطو مفهوم الممكن في كتاب التخيّلات الأولى وهو ما يعرف أيضاً بالقياس، وتحدث فيه عن ضررين للممكن:

1. "الضرب الواحد ما كان على الأكثر، وغير ثابت الاضطرار"
2. "الضرب الآخر هو غير المحدود وهو الذي يمكن فيه أن يكون وألا يكون"⁽⁹⁾

أما ابن رشد فقد أضاف إلى هذين المعينين في شرحه هذه الفقرة معنٍ ثالثاً. وهكذا تكون أمام ثلاثة معانٍ للممكِّن:

1. الممكِّن على الأَكْثَر؛
2. الممكِّن على الْأَقْلَ؛
3. الممكِّن على التساوي⁽¹⁰⁾.

لقد استعمل ابن رشد في تمثيله للمعنى الأول من الممكِّن محتمل الحصول المثال ذاته الذي استعمله أرسسطو: "يشيب الإنسان في سن الشيخوخة، وينمى في سن الشباب"⁽¹¹⁾؛ ويمثل لغير المحتمل، وهو المعنى الثاني الذي لم يذكره أرسسطو، مثال نقىض: "لا يشيب الإنسان في سن الاكتمال، ولا ينمى في سن الشباب". أما مثاله للممكِّن على التساوي فهو "تمزق هذا الثوب أو لا تمزقه"⁽¹²⁾؛ أما المثال الذي يستشهد به أرسسطو فهو "ما يحدث بالاتفاق"، أو "أن يمشي الحيوان أو لا يمشي"⁽¹³⁾.

ويخلصُ أرسسطو من هذه المناقشة لمعنى الممكِّن إلى ضرورة التمييز بين "غير المحدود[...] الذي ليس تحيط به معرفة ولا عليه قياس برهانٍ، من أجل أن الحد الأوسط فيه مختلف الحال. وأما الحد الممكِّن المطبوع لأن يكون، فتحيط به معرفة وعليه برهانٍ. وأكثر ذلك إنما يكون الكلام والفحص عن مثل هذا الممكِّن"⁽¹⁴⁾. يتفق ابن رشد مع هذا المعنى، ويستغل هذه المناسبة للتمييز بين البرهان وباقى أنواع الاستدلال. وقد كتب قائلاً: "وممكِّن على الأقل وعلى التساوي فلا تستعمله صناعة البرهان، وقد تستعمله صنائع أخرى مثل الخطابة - فإنما قد تستعمل الممكِّن على التساوي؛ وأما الزجر والتکهن فإنما تستعمل الممكِّن على الأقل"⁽¹⁵⁾. وهذا ما يعود ليؤكده في تلخيص كتاب البرهان حيث نجد أنه يميز المقدمات البرهانية عن غيرها: "والبرهان إنما يكون في هاتين الطبيعتين، أعني الضرورية أو الممكنة على الأكثَر، إذ كان كل برهان إنما أن تكون مقدماته ضرورية، كما سلف، وإنما حاربة على الأَكْثَر. والنتيجة الالازمة عن المقدمات الضرورية تكون ضرورية، والالازمة عن المقدمات التي على الأكثَر تكون على الأَكْثَر"؛ لذلك فإن "الأشياء التي تحدث بالاتفاق وعلى الأقل، فليس يكون عليها برهانٌ. إذ كان ما يحدث بالاتفاق ليس هو من الأشياء التي توجد بالضرورة، ولا من الأشياء التي توجد على الأَكْثَر"⁽¹⁶⁾.

يمكنا أن نفهم من هذه الأقوال الداعي الذي دعا ابن رشد إلى إعمال تلك القسمة الثلاثية، و اختياره لتلك الأمثلة؛ لعله أراد من خلال تركيزه على مثال الممكِّن على الأقل، وعلى مثال الممكِّن على التساوي إلى حد ما أيضاً، ومن خلال ربط هذين المثالين بالخطابة وبالصنائع الأخرى غير

البرهانية، أن يبرز الفرق بين مرتبة التصديق التي تحصل في هذه الصنائع وبين مرتبة التصديق التي تحصل في صناعة البرهان؛ ومن ثم تنبئه القارئ إلى نوافض بعض الاستدلالات غير البرهانية، من قبيل الاستدلالات الخطابية التي لا تُحصل سوى الممكн، حتى وإن كان ممكناً على التساوي، والاستدلالات الجدلية التي تحصل الممكн على الأكثر، وإن ابن رشد يلمح أعلاه إلى أن تحصيل الممكن على الأكثر قد يكون من شأن البرهان أيضاً.

هكذا يكون ابن رشد قد اتخذ من أمثلته على أنواع الممكن مناسبة لإقامة تفاضل بين الصنائع وبين أصحابها. وهكذا فصناعة البرهان تحصل الضروري بالنظر إلى مقدماته، والجدل الممكن على الأكثر بالنظر إلى مقدماته المشهورة في الحقيقة، وليس بوسع الخطابة سوى تحصيل الممكن على التساوي. وفي الحقيقة فهذه هي الصنائع المنطقية الحقيقية، أما صناعة السفسطة فلا تُحصل سوى الممكن على الأقل. ولا يحصر هذا الأمر في الصنائع القولية، بل يمتد إلى شتى الصنائع التي يتعاطى لها الإنسان. فقد كان عظم الممكن الحصول في كل صناعة صناعة معيار التمييز. وهكذا فإن صناعة مثل الطب أو الملاحة لا تحصل سوى الممكن على الأكثر أو على المساوي، هي التي تقوم على معرفة نظرية وخبرة عملية. أما أشباه الصنائع من قبيل التكهن والزجر، فلا يمكن أن تحصل سوى الممكن على الأقل. ولعل إخراج ابن رشد لهذا النوع من "الصنائع" عن دائرة الصنائع الحقيقة يعبر في العمق عن موقفه من الاتفاق، أو الصدفة التي لا موضع لها في عالمي التاريخي والميتافيزيقي، الحكميين بالضرورة أو بالممكן على الأكثر لأنهما مشدودان بالمعرفة النظرية والتدبیر السديد (الحكمة).

3-أبعاد التمثيل بأمور الملاحة: الموقف من البخت والأهلية

يمكن القول إن مقدار ما تبلغه صناعة الملاحة من غايتها "هو المقدار الذي تبلغه الصنائع التي غايتها ممكн على الأكثر حصولها لأكثر موضوعاتها في أكثر الأزمنة". إن الممكн مهما يكن واسعاً يبقى في دائرة الممكн التي تقابل دائرة الضروري، ولكنه أيضاً يقابل في نفس دائرة الممكن على الأقل الذي يظل في متناول الذي ليس من أهل الصناعة، أو الصناعات الشبيهة التي تعتمد الصدفة والاتفاق. لذلك فالملاح وبحكم اختصاصه، ومعرفته، وتدبیره الحكم، هو وحده قادر على تحصيل الممكن على الأكثر؛ أما من ليس من أهل الصناعة فليس بوسعه سوى الممكن على الأقل.

والحقيقة أن ما يفسر مقاييس ابن رشد بين صناعة الملاحة وصناعة الطب هو وضعيهما العامة بالنسبة إلى غايتها: "والسبب في أن غاية هذه الصناعة [الطب] قد يَخلُ وجودها في موضوعها على الأقل هو السبب فيما يشبهها من الصنائع الممكنة كقيادة الجيوش والملاحة"(17). المعول عليه في هذه

المقاييس إذن هو التشابه الموجود بينهما، ولكن ليس أي تشابه كان وإنما التشابه في العلة التي من أجلها ثبت وصدق أن صناعة الطب صناعة ممكنة؛ أي التشابه في علة الحكم المنقول والمدعى من الطب إلى الملاحة. إن التشابه في السبب هو الذي يجعل وضعية الصناعتين وضعية واحدة بالنسبة إلى غايتها. وهذا ما عبر عنه ابن رشد في بداية كتاب الكليات في الطب: "فإن هذه الصناعة [الطب] ليس غايتها أن ترى ولابد، بل أن تفعل ما يجب بالمقدار الذي يجب وفي الوقت الذي يجب، ثم يتظر حصول غايتها، كحال في صناعة الملاحة وقود الجيوش"⁽¹⁸⁾. من هنا فإن "تشبيه علم الطب بعلم الملاحة البحرية واضح من كون علم الملاحة يشتمل على معارف نظرية تتناول البحر والموج والطقس والرياح والنجوم، الخ. ولكن قائد السفينة يطبق هذه المعلومات والمعرفة حسب الحالات الواقعية والتي تتغير حسب الظروف الزمانية والمكانية"⁽¹⁹⁾. فإذا زاول الإنسان أعمال هذه الصناعات، أي الملاحة، والطب والقيادة العسكرية، حصلت له مقدمات تحريرية يقدر أن يوجد بها تلك الكليات في المواد، لكن دون أن يوجد لها بالضرورة. وذلك هو حال جميع الصنائع العملية التي تستعمل الروية، وهي الصناعات التي يخصها أسطو "بالقوى"، أي فيها أشياء بالقوة يمكن أن تخرج إلى الفعل بالروية وبالبحث والنظر والتدبر⁽²⁰⁾.

وردت استعارة أو مثال السفينة في كتاب تشخيص كتاب الخطابة في سياق تصوير أصناف المثال. ويحكي فيه ابن رشد عن سقراط قوله: "إنه لا ينبغي أن يتسلط ناس بالقرعة، مثل أن يلزم واحد من أهل السفينةأخذ السَّكَان بالقرعة، فإن القرعة تصيب أَيْهُمْ كان من غير أن يكون ذلك من يحسن الملاحة"⁽²¹⁾.

منذ البداية، يمكن تأطير مفهوم القرعة الوارد في هذا القول ضمن سياق الصناعة عموماً وفي مناخ تقابلية بين "واحد من أهل السفينة" و"من يحسن الملاحة". وإذا نظرنا إلى هذا التقابل من منظور تقابل أنواع الممكן، تصبح القرعة داخلة في باب الممكן الأدنى؛ بينما الأهلية أو حسن الملاحة ضمن الممكן على الأكثر. وكما ذكرنا سابقاً، يرد موقف ابن رشد من الممكן على الأقل غالباً في سياق الكلام عن الصناعات المحكمة التي لا تؤدي إلى الغاية بالضرورة، من قبيل صناعة الطب والسياسة... لكن هذه الصناعات تختلف عن الصناعات الأخرى التي لا تحصل غايتها إلا على سبيل الصدفة والاتفاق، أو يكون ممكناً على الأقل، من قبيل "صناعة التكهن والرجر".

كما يرد الكلام عن البحث والاتفاق في سياق التقابل بين ما يقصد بالذات وما بالعرض، يقول في هذا المعنى: "أما [الأمور] التي تحدث بالاتفاق، فهي الأشياء التي سببها الصناعة أو الطبيعة إذا لم يكن

حدوثها مقصوداً عنها، بل بالعرض، بمثابة الصحة التي تحدث بالاتفاق عن قطع عِرق في حرب، أو ما أشبه ذلك، وبمثابة الإصبع السادسة في الأمور الطبيعية، ولذلك الشيء الذي يسمى اتفاقاً وبختاً متى حدث عن الصناعة أو عن الطبيعة فهو الشيء الذي لم تقصده الصناعة ولا الطبيعة. فإن الصناعة والطبيعة كليهما إنما تفعلان لمكان غايةٍ من الغايات ولشيءٍ من الأشياء. ولذلك كان حدوثه أقلياً⁽²²⁾. وبالجملة، فالقرعة من باب ممكِّن الصدفة والبحث، ومن ثم ممكِّن غياب النظام؛ أما الأهلية فمن باب ممكِّن المعرفة بالصناعة، وممكِّن القدرة على بذل الجهد، وممكِّن ترتيب الأفعال، وتسيديها نحو غاياتها ترتيباً وتسديداً مقصودين.

يسمح لنا مثال أحد السكان (أو دفة السفينة) بأن نخلص إلى ضرورة عدم اللجوء إلى القرعة في الحالة التي يكون فيها من الأنسب وضع الأفضل أهلية بين كل المرشحين، وهو استنتاج قائم على علاقة "السببية" بين الملاح والسفينة. وما أن ندرك هذه العلاقة حتى يصبح المطلوب هو استبعاد القرعة؛ لأنها لا تأخذ عامل الأهلية بعين الاعتبار، وهو العامل الحاسم في العملية.

وهذه العلاقة السببية هي ما ستبينه في سياق بعيد عن سياق القول الخططي، وهو سياق ما بعد الطبيعة، الذي كان مناسبة للتصرير من ابن رشد باستعمال أسطو للأمثلة. يقر ابن رشد باستعمال أسطو التمثيل في هذا السياق، بل أكثر من ذلك يقر أيضاً بالغرض الذي تقصده أسطو من التمثيل. إن هذا الاستعمال كان من أجل تفهم المعنى، "ثم أتى بمثال من ذلك مثل غيبة مدير السفينة ربما كان علة انقلابها وحضوره علة لسلامتها، مثل الملاح فإن غيابه عن السفينة قد تكون سبباً لعطب السفينة وحضوره سبباً لسلامتها وهذا كلاماً يعني الحضور وعدم الحضور علل كالمحركة وهاتان الحالتان من مدير السفينة هما سببان للعطب والسلامة من جنس الأسباب المحركة والفعالة"⁽²³⁾. إن حضور مدير السفينة عامل حاسم في سلامة السفينة كما أن غيابه سبب فاعل في عطب السفينة. ومعروف أن التدبير يقتضي معرفة معينة يجعل صاحبها قادراً على ترتيب أفعاله الترتيب المناسب الذي يؤدي إلى تحصيل الغاية تحصيلاً ممكناً على الأكثر. ولا شك إذن أن وضع مصير الناس بين يدي الصدفة أمر لا يخلو من مخاطر، مثله مثل وضع مصير المسافرين بين يدي شخص لا يحمل من صفة الملاح سوى الاسم.

لكن لماذا الإلحاح على شرط الأهلية في أحد السكان؟

ربما يكون القول الأخير لابن رشد قد أحاب عن هذا السؤال. فإذا كان من الأعراف أنه ينبغي إلا نأخذ بالقرعة في تحديد ربان السفينة، لأن القرعة عمياً قد تصيب أي أحد من غير اعتبار للأهلية التي

هي هنا حسن الملاحة، فإن الاعتماد على القرعة في تحديد مدير شؤون المدينة يؤدي إلى أن يحكم من ليس هو أهل لذلك، وهذا ما يهدد وحدة المدينة وبقاءها. لهذا نقيس على أمر أين وأعرف هو السفينة التي ظهر أنه لا يمكن اللجوء إلى القرعة في قيادتها إن كان أهلها يرغبون في تحقيق الخلاص. وعنصر الشبه بين السفينة والمدينة هو الحاجة إلى التدبير المسدد بالتعرف لأجل الحفاظ على الوجود. لذلك فتدبير أي شيء ينبغي ألا يترك للصدفة. إن التدبير يعني الأهلية والكفاءة. وكما أن ضرورة الأهلية في أحد السكان أين، كذلك يجب اللجوء إلى هذه الأهلية في تدبير شؤون المدينة وتقادي القرعة: لأن من شأن القرعة أن تفضي إلى من لا يجب أن يدير المدينة ، فتخرج المدينة عن الطور المعتمل إلى طور الفساد.

وإذا كان تلخيص كتاب الخطابة لا يعلن عنخلفية السياسية لمثال أحد السكان، لأن المدف من المثال كان سياسيا صريحا (=لا ينبغي أن يتسلط أناس بالقرعة)؛ فإن مثال الملاح الذي يرد في تلخيص كتاب السياسة يذهب إلى حدوده القصوى.

ويجب أن نشير إلى الصلة المحتملة بين المثال السابق الذي هو لسقراط (وقد ورد عند أرسطو)، ومثال الملاح الذي ورثه ابن رشد عن أفلاطون، إذ يقول: "مثل الفلاسفة مع أهل هذه المدن مثل الملاح الحاذق في فن الملاحة وهو لا يجد من يتعلّمها، ولا من يستفيد منها، وأهل السفينة يظلون أن فن الملاحة ليس شيئا يطلب ، ولا هو صناعة ينبغي أن يكون صاحبها هو قائد أصحاب السفينة. فإن قال لهم قائل إنما صناعة يجب تعلمها صاقوا به، واجتنبوا. وبعدها يسلط على قيادة السفينة من يرى رأيهم في الملاحة وذلك إما بالغلب على أهل المدينة، أو بغير ذلك من الأمور التي تتهيأ له بها الرياسة. فإذا استحوذ على السفينة مثل هؤلاء القوم أفلّا ترى أنهم سينفضون من حول القائد الذي هو حقا قائد، بل ويزدرونه" (24).

هذا المثال هو أيضا يقيم تقابلًا بين الملاحة بما هي صناعة يجب السعي إليها وتحصيل العلم بها، قبل الإمساك بدفة السفينة وأخذ السكان من غير علم، وإنما بالتلط والتغلب أو بطرق أخرى. كما يقيم المثال تقابلًا بين رأي العارف بالصناعة وال قادر على التمييز وبين من يستحق أحد السكان ومن لا يستحق، ورأي الجمهور الذي لا يقدر على التمييز. والمدف من هذا التقابل هو إظهار أن عدم ملكة التمييز يفضي إلى تسليم الجمهور مهمة تدبير شؤونهم لا من يستأهل ذلك، وإنما من يرى رأيهم، أو يتسلط عليهم، بالقوة أو بالمال على غرار ما يفعل أصحاب "رئاسة القلة"؛ إذ يقول في هذا المعنى: "أول ما فيها من عيب أنه لا يمكن لنزوي الكفاءة الرئاسة فيما يقومون به، بل إنما يرون ذلك في من

يكون ماله وحده كاف. وهم في هذا بمثابة من فضل أن يكون قائد السفينة من قصر عليه المال من ركابها دون أن يأمرها بأمر الربان الذي هو حقاً في قيادته السفينة، لأنه لا يملك ذات اليد"(25). هذا التمثيل يستعيد نقاشاً يتعلق بمسألة الأهلية الذاتية والاعتراف الخارجي بتلك الأهلية. وقد وجّهت الإشارة هنا إلى أن مادة هذه المثال الملاحي قد نقلها ابن رشد عن أفلاطون، وإن كان قد أدخل عليها بعض التحوير الذي مسّ شخص قائد السفينة، الذي يظهر في مثال ابن رشد عارفاً بالصناعة وكامل الأوصاف والأفعال، وهو الأمر الذي يجعله مؤهلاً أكثر من غيره للقيادة، بينما هو في مثال أفلاطون شخص ينقصه سداد الرؤية وبُعد النظر(26).

وعليه ف موقف ابن رشد ربما يكون هو التالي: كما أن راكبي السفينة يجب أن يسلموه أمر تدبير شؤونهم للملاح الحاذق العارف، فإن الجمهور وعموم الناس ينبغي أن يطعوا الحاكم الذي هو أعرف منهم بأمور السياسة. هذا التمثيل الذي ركبناه انطلاقاً من أقوال ابن رشد ليس قائماً على مجرد التحكم، وإنما بناءً على وجود علاقة بين أطراف التمثيل. هذه العلاقة هي ما يسميه ابن رشد بالنسبة الواحدة، أو "الواحد بالتناسب"، يقول ابن رشد: "الواحد قد يقال على الواحدة بالتناسب مثل ما يقال أن نسبة الرئيس من المدينة والملاح من السفينة نسبة واحدة"(27). هذه النسبة الواحدة لها تبعاتها على أفعال كل طرف من التناسب. فإذا أردنا أن نبين شيئاً ما لأمر ما، يعني أردنا أن نبين أن الملك لا ينبغي أن يسكن، وكان بيان هذا الحكم أظهر في شبهه الذي هو الملاح، "نقلنا البيان إلى الشبيه الأظهر، فإذا تبين ذلك المعنى فيه نقلناه إلى الأخفى". يقول: "إذا كانت نسبة الرئيس إلى المدينة، نسبة الملاح إلى السفينة، والملاح لا ينبغي أن يسكن، فالمملوك لا ينبغي أن يسكن"(28). فقد ظهر أن الشبيه في النسبة هو الذي مكتننا من أن ننقل الحكم من الملاح إلى الملك.

4- من الملاحة إلى السياسة

الحقيقة أن موقف ابن رشد من البحث والاتفاق، لم يكن مجرد موقف نظري فقط، بل هو موقف سياسي في العمق. فبقدر ما يرفض البحث والاتفاق في الموجودات في العالم، سواء كانت طبيعية، أو صناعية، ويرفض السفينة التي يعين فيها من يقودها بالقرعة أو البحث، إذ يصيّب هذا أيّاً كان دون اعتبار للأهلية، يرفض في العمق المدينة القائمة على البحث والاتفاق.

إذا كانت "السياسات بالجملة أربع": السياسات الجماعية، وسياسة الخسارة، وسياسة جودة التسلط، وسياسة الوحدانية وهي الكرامية. وهذه السياسات كلها المقصود بالسفن الموضوعة فيها إنما هو المدينة والكل لا الشخص"(29)؛ وإذا كان ليس ينبغي أن يخفى علينا من هذا الذي رسمنا به هذه السياسات

غاية كل واحدة منها، لأننا إذا عرفنا الغاية علمنا الأشياء المختارة من أجل الغاية. فغاية السياسة الجماعية الحرية، وغاية خمسة الرياسة الثروة، وغاية جودة التسلط الفضيلة والتمسك بالسنة، وغاية الوحدانية الكرامّة⁽³⁰⁾؛ فالظاهر أنه من بين السياسات التي يرفضها أبو الوليد، السياسة الجماعية التي غايتها الحرية، ومن ثم يرفض الأفعال التي تؤدي إليها. يقول: "فَمَا الْمَدِينَةُ الْجَمَاعِيَّةُ فَهِيَ الَّتِي تَكُونُ الرِّيَاسَةُ فِيهَا بِالْأَنْفَاقِ وَالْبَخْتِ لَا عَنْ اسْتِهَانٍ، إِذْ كَانَ لَيْسَ فِي هَذِهِ الْمَدِينَةِ لَأَحَدٍ عَلَى أَحَدٍ فَضْلٌ"⁽³¹⁾. وهو ما يعيد تأكيده في نص يشرح فيه محاورة الجمهورية لأفلاطون، فيقول: "والاجتماع في هذه المدن، ضرورة إنما هو اجتماع بالعرض، لأنهم لم يكونوا ليقصدوا باجتماعهم غرضاً واحداً يجمعهم والرئاسة فيها إنما تكون باتفاق"⁽³²⁾.

وإذ يدعو ابن رشد إلى أن يكون أحد السكان في السفينة عن معرفة وصناعة تعلم، لكون المعرفة بصناعة الملاحة هي فقط ما يؤهل صاحبها إلى قيادة السفينة، فهو بهذا يدعو رعايا إلى نوع من الحكم يسميه "جودة التسلط"، بالنظر إلى مدى التشابه بين شروط كل منهما، أو باحتصار بالنظر إلى التشابه الموجود في العلة التي من أحلها ومن جهتها كان الملاحة أهلاً لأخذ السفينة والحاكم أهلاً لتدبير المدينة. يقول ابن رشد: "وَهَذَا التَّسْلُطُ الَّذِي ذَكَرَهُ [أَرْسَطَوُ] صِنْفَانٌ: رِيَاسَةُ الْمَلَكِ، وَهِيَ الْمَدِينَةُ الَّتِي تَكُونُ آرَاؤُهَا وَأَعْوَالُهَا بِحَسْبِ مَا تَوْجِهُ الْعُلُومُ النَّظَرِيَّةِ. وَالثَّانِيَّةُ: رِيَاسَةُ الْأَخْيَارِ وَهِيَ الَّتِي تَكُونُ آرَاؤُهَا وَأَعْوَالُهَا بِحَسْبِ مَا تَوْجِهُ الْعُلُومُ النَّظَرِيَّةِ".⁽³³⁾ وهو ما يشرحه بقوله: "وَأَمَّا جُودَةُ التَّسْلُطِ فَهُوَ التَّسْلُطُ الْفَاضِلُ الَّذِي يَعْلَمُ عَلَيْهِ الْمُؤْمِنُونَ عَلَى طَرِيقِ الْأَدَبِ وَالْإِقْدَادِ. مَا تَوْجِهُ السُّنَّةُ [=الشَّرِيعَةُ، وَالْقَانُونُ]، فَإِنَّ الَّذِينَ يَشْبِرُونَ بِمَا تَوْجِهُ السُّنَّةُ لَهُمْ هُمْ مُتَسْلِطُونَ بِجُودَةِ التَّسْلُطِ". وهذا هو التسلط الذي يحصل به صلاح حال أهل المدينة والسعادة الإنسانية. ولذلك كان هؤلاء أهل فضائل واقتدار على الأفعال التي تصلح المدينة، وأهل حزم وتحرز مما شأنه أن يفسد المدينة من خارج أو من داخل. ولذلك سميت هذه المدينة بهذا الاسم⁽³⁴⁾. ومن مقتضيات جودة التسلط أيضاً أن يكون "الملك في المدينة كإله في العالم، وكما أن الإله واحد، كذلك ينبغي أن يكون الملك"⁽³⁵⁾، لا حكما جماعياً اتفاقياً، كما هو الشأن في المدينة الجماعية.

والغالب أن مادة هذا المثال مأخوذة بحرفيتها عن أبي نصر الفارابي، لكن مع قلب المقدمة والنتيجة؛ حيث يقول المعلم الثاني: "وَكَمَا أَنَّ الْمَلَكَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ وَاحِدًا كَذَلِكَ إِلَهٌ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ وَاحِدًا"⁽³⁶⁾؛ فالظاهر أن الفارابي يعتبر وحدة الملك في المدينة المقدمة الأظهر التي يمكن أن تستدل منها على المطلوب الأخفى الذي هو وحدة الإله في العالم؛ أما ابن رشد فينطلق من وحدة الله في العالم ليبين وجوب وحدة الملك في المدينة. فهل يكون فيلسوف قرطبة قد استعمل التمثيل من أجل الانتهاء إلى

هذه الغاية؟ أم أنها نتائج النظرة التناصية للموجودات؟ وهل تختلف نتائج هذا التمثيل عن نتائج تمثيل الفارابي في كتاب الملة وأراء أهل المدينة الفاضلة؟ ربما كانت هذه النتيجة محجة، ولكن هذا ما تظاهره نصوص ابن رشد على كل حال.

يظهر أن تشبيه المدينة أو الدولة بالسفينة، والحكم بأخذ السكان، والحاكم بالربان، يعني تصوراً معيناً للزمان، زمان السفر في السفينة والزمان المدني؛ وتصوراً معيناً للمكان، مكان السفينة ومكان الدولة، وتصوراً معيناً للمسار الذي تقطعه السفينة والدولة، وهو يشقان طريقهما نحو غايتها، وتصوراً للأعراض التي يمكن أن تلحق المدينة والسفينة، وتصوراً للعلاقة بين السفينة والربان، وللعلاقة بين الحاكم والدولة...

وإذ يصعب علينا الوقوف بتفصيل عند كل هذه الأبعاد، فإننا نقترح في تخلينا لسلطة الحاكم كما ترسمها تمثيلات ابن رشد، فحص الاستعارة التي تنطوي على تأكيد لشيء مشترك بين صورة الحاكم وصورة الربان. فالقول بأن الحاكم ربان، له وقع كبير، وخصوصاً من جهة الاعتقاد بمصدر سلطته عند الحكمين. ولذا يحسن بنا أن نعيد مع ناصيف نصار طرح هذا السؤال الذي يبدو بدبهيا: من يأمر من على ظهر سفينة في البحر؟

قد لا يطرق هذا السؤال بالمسافرين في الأحوال العادية. أما إذا تعرضت السفينة لخطر داهم، فإن السؤال عن صاحب السلطة على ظهر السفينة يصبح سؤالاً مصيريَاً، مما يعني أن الحاجة إلى الحاكم تفترض مسألة دفع الفساد، أو تفاديه، وطلب السلامة والصلاح للسفينة والأهلها. وفي الواقع، عندما يركب المسافر السفينة للانتقال من مكان إلى مكان، فإنه يقبل مبدئياً أن يضع نفسه تحت سلطة ربان السفينة. فالربان هو الذي يأمر على ظهر سفينة في البحر، والمسافرون هم الذين يأترون. وتبعاً لذلك تكون أوامر الربان وتوجيهاته دائرة في ما هو ضروري للتحرج مما شأنه أن يفسد السفينة من خارج أو من داخل، وللحث بالمقابل على الأفعال التي تصلح السفينة لتأمين سلامتها، وسلامة المسافرين، وإ يصلهم إلى المكان الذي يقصدونه⁽³⁷⁾. ومن هذا الباب فليست أوامر وتوجيهات ربان السفينة تقبلُ الأخذ والرد؛ لأن العمل لها وحده هو ما يكفل تحصيل الغاية. من هنا تكون هذه التوجيهات والأوامر بمثابة موضع للسلط الذي يمارسه الربان على أهل السفينة والسفينة. أما مصدر هذا التسلط، فإنه موجود في الأهلية، ومن الموقع الذي يحتله. فالمسافرون، إذ لا يمكن أن يكونوا كلهم ملاحين، مضطرون للاتتمار لأوامر الربان طيلة الرحلة، والتعامل معها بوصفها نصوصاً لا تقبل التأويل، على رغم أنها قد لا تكون يقينية في ذاها، ولا تحصل الغاية منها ضرورة.

ويمكن أن نقول إن كل صورة من هذه الصور في مثال السفينة مقصودة للتركيز على معنى رئيسي (رئيس) واحد، هو قيادة الربان للسفينة. ومع أن هذا المعنى له مقدمة خاصة به، فإنها تتسم بسمتين أساسيتين وهما عدم افتراض فارق في الطبيعة، أو في الكرامة الشخصية بين صاحب السلطة والموقع، وإدخال المعرفة بالصناعة، أو الحذق لتحديد القدرة التي تنبثق السلطة منها. معنى أن الربان والمسافرين أفراد متساوون من جهة الطبيعة. ومن هنا ليس المطلوب من صورة الربان أن توحى بأن مصدر سلطة الحاكم هو الطبيعة، إذ ليست الطبيعة هي مصدر سلطة الربان وإنما المطلوب منها أن تضع في الصدارة عامل المعرفة عند الحاكم⁽³⁸⁾. فعندما يكون الرئيس بالنسبة إلى المحكوم كالربان بالنسبة إلى المسافر، فإن سلطته تؤكد نفسها بوظيفتها التي تحصل فيها الممكن على الأكثر. لكن ابن رشد وتبعاً لنص محاورة السياسة لأفلاطون يذهب في اتجاه إظهار فارق في الطبيعة بين الحاكم والمحكومين، فليس استعداد الفيلسوف كاستعداد غيره، كما أن معدن الفضة ليس كمعدن الذهب... لذلك لا يستقيم القول إن العلاقة بين الربان والمسافرين غير قائمة على تفاوت ما في الطبيعة، كما العلاقة بين الحاكم والحكومين، لأن في هذه العلاقة ما هو فطري فضلاً ما هو متعلم طبعاً⁽³⁹⁾.

صحيح أن عامل الدراية بالصناعة يظل حاسماً في مسألة تدبير شؤون المدينة والسفينة. فلا بد للربان من معرفة صحيحة بأحوال البحر والجو، وبكيفية تحريك دفة السفينة، وتوجيهها والتحكم فيها في جميع الظروف والشروط الجوية والمناخية، وتدير مؤنها وحمايتها. ويأخذ الربان هذه المعرفة من علوم البحار، والفلك، ومن علوم الحركة، والتقنيات التابعة لها، وقد يكون هو نفسه مشاركاً في هذه العلوم؛ معنى أن إحاطة الربان بهذه المعارف هي ما يؤهله لاستئجار مملكة "الروية" عنده. وبفضل هذه المعرفة يتميز الربان عن عموم المسافرين، ويتولى عملية نقفهم من مرفاً إلى مرفاً. لكن هذا يتوقف أيضاً على رأي أهل السفينة، أعني إن كان أهل السفينة يظلون أن فن الملاحة شيء يطلب، وصناعة ينبغي أن يكون صاحبها هو قائد أصحاب السفينة⁽⁴⁰⁾. وما نقوله عن الربان يجب أن نقوله على (عن) الحاكم؛ إذ من الأكيد مسبقاً أن المعرفة التي يمكن أن يرتکر عليها في لعب هذا الدور أمن، وأوسع من المعرفة التي يمكن أن توفر لدى سائر الناس. ويكفي أن تتصفح كتاب الضروري في السياسة حتى يتضح أن فقرات طويلة خصصها ابن رشد لخصال الحاكم أو الفيلسوف⁽⁴¹⁾.

خاتمة

يمكن القول انطلاقاً مما سبق إن الملاحة باعتبارها صناعة تضم مجموعة من المكونات والمفاهيم والإجراءات النظرية وعملية، قد سمحت لابن رشد بتمرير وتبرير مجموعة من الآراء والدعوى، التي

يبدو أن القول فيها بشكل مباشر لم يكن موضع اهتمام رئيس لديه؛ لكنه كان يسجل بخصوصه بعض المواقف كلما ستحت له الفرصة بذلك. لكن هذه المواقف التي سجلت على غير القصد الأول يمكن أن تقدم لنا فكرة أساسية عن تمثيل ابن رشد للجتماع البشري، ولتصوره لطرق تدبير هذا الاجتماع بما يديمه ويحفظه. ولعل أهم عنصر يبدو لنا في هذا التمثيل هو عدم اطمئنان ابن رشد إلى كل ما لا يحكم بالضرورة. والحال أن الأمور الإرادية كلها محكومة بالإمكان، لذلك فإن تسديدها السليم لا يمكن أن يكون في نظره إلا بالأهلية، حتى تقترب من الضرورة؛ أما أن يقرن الممكن بالاتفاق، فلا شك أنها قد تفضي إلى تحديد الصنائع والعمaran في آن معا.

1-ورد في حديث نبوي ما يلي: "حدثنا أبو نعيم: حدثنا زكرياء قال: سمعت العuman بن بشير رضي الله عنهما، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: " مثل القائم على حدود الله الواقع فيها، كمثل قوم استهموا على سفينه، فأصاب بعضهم أعلاها وبعضهم أسفلها، فكان الذين في أسفلها إذا استقوا من الماء مروا على من فوقهم، فقلوا: لو أنا حرقنا في نصيحتنا حرقا، ولم نؤذ من فوقنا، فإن يترکوهم وما أرادوا هلكوا جميعا، وإن أخذناوا على أيديهم نجوا ونجوا جميعا". صحيح البخاري.

2-استشرت صورة السفينه في سياقات سياسية دينية معاصرة، لعل أشهرها محاولة تصوير جماعة ما نفسها على أنها ترك سفينه الإنقاذ من طوفان الفساد، بل واستغلال رسم السفينه أو المركب في أعمالها ولافتتها. وهي تستوحى قصة سفينه النبي نوح. ولن نخفل بهذا الاستئمار في هذا المقال.

Charles Maurras Charles Maurras, *l'allée des philosophes*, cité par Maurice Weyembergh, -3
et la révolution française (Paris: Vrin, 1992) p.17.

4-ناصيف نصار، منطق السلطة: مدخل إلى فلسفة الأمر (بيروت: دار أمواج، 2001) ص 36، هذا ووجبت الإشارة إلى أنها نقبيس من هذا الكتاب بعض التحليلات النافذة التي نستثمرها في ملاحظاتنا أسفله.

Charles Maurras et la révolution française (Paris: Vrin, 1992) p17. Maurice Weyembergh, -5
- Charles Maurras, *l'allée des philosophes*, cité par Maurice Weyembergh, *op. cit.*, p17.-6
(1, 2000) p. 109.62 Cf. Odon Vallet, 'Gouverner ou tenir la barre,' *Persée* -7

J. B. Brenet, *transferts des sujet. La noétique d'Averroès selon Jean de Jundun* (Paris: Vrin, --8
2003) p.60.

9-أرسسطو، القياس، تحقيق فريد جبر، نشر ضمن مجموعة تحت عنوان النص الكامل لمنطق أرسسطو (بيروت: دار الفكر اللبناني، .13) 1 (1999).

10-يقول ابن رشد: «والمسكن يقال على ثلاثة أضرب: أحدها المسكن على الأكثر - مثل أن يشيب الإنسان في سن الشيخوخة وينمى في سن الشباب؛ والثاني المسكن على الأقل، وهو الذي يقابل المسكن على الأكثر - مثل أن لا يشيب الإنسان في سن الاكتمال، ولا ينمى في سن الشباب؛ والثالث المسكن على التساوي، وهو الذي يمكن أن يكون وأن لا يكون على التساوي - مثل تفرق هذا الثوب أو لا تفرق».؛ لتفصيص كتاب القياس، تحقيق محمود قاسم وشارلس بيورث وأحمد عبد الحميد هريدي (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1983) ف 103.

11-يقول أرسسطو: «مثل أن يشيب الإنسان أو ينمى أو ينقص»؛ القياس، جبر: 1، 13.

- 12-ابن رشد، تلخيص كتاب القياس، ف103؛ وقد أخذ ابن رشد هذا المثال من أرسسطو، كتاب العبارة، تحقيق فريد جبر نشر ضمن مجموع تحت عنوان النص الكامل لمنطق أرسسطو (بيروت: دار الفكر اللبناني، 1999) ،1.
- 13-أرسسطو، القياس، جبر: 1، 13.
- 14-أرسسطو، القياس، جبر: 1، 13.
- 15-ابن رشد، تلخيص كتاب القیاس، ف 103.
- 16-ابن رشد، تلخيص كتاب البرهان، تحقيق محمود قاسم وشارلس بتروورث وأحمد عبد الحميد هريدي (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1982) ف 91؛ ويقول أيضاً: «إن الصناعة والطبيعة كلتيهما إنما تتعالان لمكان غايةٍ من الغايات ولا شيءٍ من الأشياء. ولذلك كان حدوثه أقلّ». ولم يكن هذا السبب معدوداً في الأسباب المطلوبة، ولا استعمل حداً أو سط في البراهين»؛ نفسه، ف 129.
- 17-ابن رشد، الكليات في الطب، تحقيق مراد محفوظ ومن معه (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999) ص 469.
- 18-ابن رشد، الكليات في الطب، ص 127، ف 2؛ 19-محمد عايد الجابری على هامش ابن رشد، الكليات في الطب، ص 47، 20-الكليات في الطب، ص 129، ف 2.
- 21-ابن رشد، تلخيص كتاب الخطابة، تحقيق مارون عواد (باريس: فران، 2002) 2. 20. 5.
- 22-ابن رشد، تلخيص كتاب البرهان، ف 129.
- 23-ابن رشد، تفسير ما بعد الطبيعة، تحقيق موريس بويع، ط 5. (بيروت: دار المشرق، 2004) ص 487.
- 24-ابن رشد، الضروري في السياسة، نقله من الترجمة العربية إلى العربية أحمد شحlan (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998) ص 139، ف 180.
- 25-ابن رشد، الضروري في السياسة، ص 185، ف 304. ويضيف مباشرةً: «ومن فعل هذا الفعل فإنه لا محالة يقود السفينة إلى هلاك، وكذا الأمر في المدينة»؛ نفسه.
- 26-غير أن ابن رشد لم يكتف بهذا المثال، فمثّل لعدم ائتمار المدن بأقوال الفلسفه وعدم الإقتداء بهم بصناعة الطب وبالطباء، وهو مثال لا يجد له أثراً عند أفلاطون في هذا الموضع بالذات. فقد مثل للفلسفه مع أهل المدن بمثابة الأطباء من المرضى الضروري في السياسة، ص 139، ف 180.
- 27-أورده محمد المصباحي، الوحدة والوجود عند ابن رشد (البيضاء: منشورات المدارس، 2002) ص 59؛
- 28-ابن رشد، تلخيص كتاب الجدل، محمد سليم سالم (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1980) ص 120.
- 29-تلخيص كتاب الخطابة: 1. 8. 2.
- 30-تلخيص كتاب الخطابة: 1. 8. 9، انظر تفاصيل هذه المسألة في الضروري في السياسة، ص 174-175 ف 274-275.
- ومقالة محمد المصباحي، 'الحرية بين العقل النظري والعقل العملي،' ضمن مع ابن رشد (البيضاء: توبيقال، 2006) ص 61-64.
- 31-تلخيص كتاب الخطابة: 1. 8. 3؛ وكما يرفض ابن رشد السفينة التي يأتي سكانها من يقودها عن طريق التسلط، يرفض أيضاً: «وأما خسارة الرياسة فهي التي يتسلط بها المتسلطون على المدنيين بـأداء الإتاوة والتغريم، لا على جهة أن تكون نفقة للحمة والخفظة ولا عدة للمدينة، على ما عليه الأمر في السياسات الأخرى، بل على جهة أن تحصل الثروة للرئيس الأول. فإن جعل لهم حظاً من الثروة كانت رياسة الثروة. وإن لم يجعل لهم حظاً من الثروة كانت رياسة التغلب، وكانت بمثابة العبيد للرئيس الأول، وكانت حماماته عنهم بمثابة حمامات الإنسان عن عبيده»؛ تلخيص كتاب الخطابة: 1. 8. 4.
- 32-الضروري في السياسة، ص 175، ف 275.
- 33-تلخيص كتاب الخطابة: 1. 6. 8.
- 34-تلخيص كتاب الخطابة: 1. 5. 8.

36- ابن رشد، مختصر الخطابة، تحقيق شارل بتروورث ضمن مجموع نشر تحت عنوان *Averroes, Three Short Commentaries on Aristotle's "Topics", "Rhetoric", and "Poetics"* (New York : Albany State University of New York Press, 1977) ص 184.

34- الفارابي، كتاب القياس، تحقيق رفيق العجم، ضمن المنطق عند الفارابي، الجزء الثاني (بيروت: دار المشرق، 1986) ص 124.

37- انظر: ناصيف نصار، منطق السلطة، ص 36-40.

38- اصيف نصار، منطق السلطة، ص 40.

39- يقول ابن رشد، بمخصوص التفاوت الطبيعي في الحصول بين الفيلسوف الحاكم وعامة الناس: «إحداها وهي أخصها، أن يكون بالقطرة مستعداً لتحصيل العلوم النظرية، وذلك يكون إذا كان بالقطرة يميز بين ما هو جوهر وما هو عرض»؛ الضروري في السياسة، ص 137، ف 1.

40- ابن رشد، الضروري في السياسة، ص 139، ف 180.

41- أشرنا في هامش سابق إلى حصلة الاستعداد الطبيعي للمعرفة البرهانية، وعن باقي الحصول انظر نفس المصدر، ص 137-138.

ترجمة جديدة لحمد العماري

